الخارجية البرلمانية تنظرها في الاجتماع المقبل

عاشور: تسلمنا الاتفاقية الأمنية الخليجية وسنبحثها للتأكد من عدم تعارضها مع الدستور

صالح عاشور

قال رئيس لجنة الشؤون الخارجية النائب صالح عاشور إن رئيس مجلس الأمة أحال على اللجنة المرسوم رقم 95 على 2013 بشأن الاتفاقية الأمنية بين دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية لدراستها.

وأوضح عاشور أن الاتفاقية تم توقيعها في 13/11/2012 في الرياض في المملكة العربية السعودية وتم اعتمادها خلال اعمال الدورة الـ33 من قمة مجلس التعاون في البحرين في الفترة من 24 ـ 25 ديسمبر 2012، مبينا أن الاتفاقية تتكون من 20 مادة و5 فصول، الفصل الأول يتعلق بالأحكام العامة، والثاني يتعلق بمجالات التعاون والتنسيق الأمني، والفصل الثالث يتعلق بضبط الحدود والرابع يتعلق بالتعاون في مجال عمليات انقاذ الاشخاص في الحوادث والخامس يتعلق بتسليم المتهمين والمحكومين، والسادس يتعلق بالأحكام الختامية. وأكد رئيس اللجنة صالح عاشور أن هذه الاتفاقية ستبحث وتدرس وتناقش بعناية مادة مادة بحيث يتم التأكد من أن مواد الاتفاقية لا تتعارض مع الدستور والقوانين المحلية الكويتية، كاشفا عن نية اللجنة لاستدعاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد لبحث هذه الاتفاقية في اللجنة وأيضا استدعاء نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود لبحث هذا الموضوع بكل عناية معهما.

ولفت عاشور إلى أن هناك بعض المواد تحتاج إلى وقفة وسوف نرفع تقريرنا إلى المجلس لاتخاذ القرار المناسب، مؤكدا أن القضية الوطنية والمصلحة العليا للبلد سوف تؤخذ في عين الاعتبار عند مناقشة الاتفاقية لتقديم تقرير متكامل الى المجلس.

وأشار الى ان جميع الاتفاقيات التي تم اعتمادها في السابق عند مناقشتها تم استدعاء الجهات المختصة سواء وزراء الخارجية أو الداخلية أو المالية للوقوف على بعض بنود او مواد الاتفاقيات وحيثياتها، والإجابة عن الاستفسارات لانه عندما تعرض تحت قبة البرلمان يسألون النواب عن بعض المواد وتكون هناك مواد غير واضحة، فينبغي أن تكون هناك اجابات لدى اللجنة.

من جانب آخر وحول حكم محكمة الاستئناف الصادر بحق النائب السابق مسلم البراك قال عاشور على الجميع احترام الدستور والقانون والقضاء وأحكامه القضائية، فلا صوت يعلو فوق صوت القضاء، فيجب أن نحترم حكم القضاء ابتداء ونهاية وبعيدا عن أي ضغوط.

ودعا عاشور الجميع بأنه لا داعي للمظاهرات أو المسيرات والتجمهر ولا داعي للإعلان مسبقا عن الاعتراض أو الموافقة المسبقة لأحكام القضاء لحين الانتهاء من هذه القضايا وصدور الأحكام النهائية، وإذا سلكنا هذا السلوك فسوف ندعم استقلالية القضاء عمليا وليس قولا.

وأكد عاشور على ثقة الجميع في القضاء الكويتي ورجاله الذين يدرسون القضايا بعناية فائقة ويصدرون الأحكام حسب مواد القانون الموجودة أمامهم.

البذالي: ما العمليات التي أجريت في مركز الاتصالات؟

بدر البذالي

وجّه النائب بدر البذالي اسئلة لوزير الصحة د.محمد الهيفي جاء فيها: بخصوص مركز الاتصالات لعلاج امراض الأنف والأذن والحنجرة يرجى تزويدي بالبيانات التالية:

عدد العمليات التي اجريت منذ عام 2011 الى حينه مع بيان اسم الجراح ونوع العملية. وعدد الأخطاء الطبية الناتجة عن إجراء هذه العمليات والخطوات المتبعة في حينه حيال المرضى من اعادة العملية او التحويل للعلاج بالخارج. وبيان بجميع المشتريات الطبية من اجهزة ومستهلكات وصيانة وقطع غيار وبرامج حاسوب للمركز منذ عام 2011 الى حينه مع بيان طريقة الشراء. وهل استقبل المركز جهاز للتجربة وقامت الوزارة بناء عليه بشراء مستهلكات طبية لعمل هذا الجهاز مع العلم بأن الجهاز كان للتجربة مع بيان ان كان الجهاز قائما بالمركز الى حينه، وما عدد العمليات التي اجريت باستخدام الجهاز مع بيان ان كان المركز يحوي جهازا بديلا مع تزويدي بصورة من عقد شراء المستهلكات ان كانت مع بيان قيمة الجهاز الفعلية.

وما عدد الحالات التي تم تحويلها للعلاج بالخارج مع بيان اسباب ذلك. وما عدد حالات القوقعة والتي تم علاجها بالخارج منذ عام 2011.وما اللجان المنبثقة من مجلس الانف والأذن والحنجرة مع بيان تاريخها وقرارات تشكيلها وأعضائها وتخصصاتهم كل على حدة منذ عام 2011.

وبرجاء بيان اسم رئيس مركز زين مع بيان شهاداته الطبية وسنوات الخبرة، وعدد العمليات التي اجراها داخل الوزارة منذ تاريخ تعيينه لدى الوزارة والمؤتمرات التي حضرها بصورة رسمية مع بيان مهام العمل الرسمية المنوحة له منذ تسلمه رئاسة المركز وبيان عضويته للجان والمبالغ الممنوحة له جراء ذلك كل في تفصيله.

وبرجاء توضيح الهيكل الوظيفي المعتمد في وزارة الصحة مع بيان اسماء من يشغل مركزا قياديا في الهيكل وتاريخ التعيين بدءا من رئيس قسم حتى المناصب العليا مع بيان المناصب الشاغرة.

وبيان الشواغر في المناصب القيادية في وزارة الصحة وتاريخ شغر المنصب وأسباب عدم التعيين في هذه الشواغر الى تاريخه، مع بيان ان كانت هناك اي ترشيحات رسمية من قبل الوزارة لهذه المناصب مع بيان طريقة الاعلان عن المنصب بالطرق الرسمية لكل من يرى في نفسه القدرة.وهل هناك لجنة عليا في الوزارة لتلقي طلبات المرشحين للمناصب العليا الشاغرة وإن كانت الاجابة بنعم فبرجاء تزويدي بنسخة من قرار التشكيل وبيان اعمال هذه اللجنة منذ تشكيلها.

وهل يتم اعتماد القرارات الادارية والاطلاع على مدى قانونيتها بالتنسيق مع إدارة الفتوى والتشريع وإن كانت الاجابة بنعم فبرجاء تزويدي بالقرارات الوزارية مع بيان الفتوى والتشريع لها منذ عام 2009 وإلى تاريخه. وعلى سياق آخر، وجه البذالي اسئلة لوزير البلدية يطالب بتزويده بخصوص الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالبيانات التالية: الدورات التي تم ارسال بها غير الكويتيين.

«المالية» انتهت من تعديلات قانون الوكالات التجارية: جواز التعامل مع المستندات الإلكترونية كالإيميل والتوقيع الإلكتروني

احمد لاري و د. يوسف الزلزلة وانس الصالح خلال الاجتماع

انتهت اللجنة المالية والاقتصادية من التعديلات الحكومية المقدمة على المشروع بقانون بشأن الوكالات التجارية وستنتهي منه اللجنة الأسبوع المقبل تمهيدا لرفعه الى المجلس.

وقالت مقررة اللجنة النائبة صفاء الهاشم ان اللجنة عقدت اجتماعا بحضور وزير التجارة والصناعة انس الصالح وفريقه الفني ومستشاريه لمناقشة مشروع القانون بشأن الوكالات التجارية، مضيفة انه تمت مناقشة وجهة النظر الحكومية والمتمثلة في عدة تعديلات كما انه تم الأخذ في الاعتبار كل وجهات النظر المقدمة من النواب واقتراحاتهم.

ولفتت الى ان من اهم النتائج التي خرجت عن المناقشة والتي تم تعديلها على قانون الوكالات هي: استمرار العمل بالتراخيص القائمة الى انتهاء مدتها، وإتاحة الفرصة لمن اذن له قاضي التفليسة بالحصول على ترخيص، مشيرة الى ان هذين الأمرين من أهم الأمور لرفع الحظر على أناس كثيرين تأذوا حتى من قانون المديونيات الصعبة وأن تعود لممارسة حياتها بالشكل الطبيعي من حيث الحصول على التراخيص التجارية وممارسة التجارة بأي شكل من الأشكال.

وأضافت الهاشم ان من ضمن الأمور كذلك جواز التعامل مع المستندات والتعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني لمزاولة النشاط التجاري مع تحديد الأنشطة التي لا يمكنها مزاولة العمل مباشرة، وهذا لا يتحدد إلا باللائحة التنفيذية، وكذلك منح الحق للوزير بقرار مسبب إلغاء الترخيص لمصلحة معينة، وقصر عقوبة الحبس على حالات التزوير وتم فرض العقوبات الأشد إذا ثبت ان المرخص له حصل على الترخيص بناء على بيانات كاذبة او مستندات مزورة.

وأكدت أن هذا المشروع بقانون ليكون إطارا واضحا للحد من البيروقراطية العقيمة طال أمرها في وزارات الدولة، وليتمكن المواطن والمقيم من إصدار ترخيص معين إما بشراكة أو منفردا ويتمكن من تقليص فترة الانتظار والدورة المستندية. وقالت ان اليوم (امس) انتهينا من كل الملاحظات وسينتهي المشروع بقانون الأسبوع المقبل بإذن

الدبوس: ما لوائح منح المواطن قسيمة صناعية؟

عصام الدبوس

وجه النائب عصام الدبوس أسئلة لوزير التجارة أنس الصالح جاء فيها: تقوم وزارة التجارة والصناعة ممثلة بالهيئة العامة للصناعة بالاشراف والمراقبة على القسائم الصناعية المخصصة لها من أملاك الدولة العقارية، كما تقوم بمنح القسائم الصناعية الجديدة الى مستحقيها فضلا عن التجديد لمن سبق له منحه أيا منها، لذا:

ما الشروط والضوابط واللوائح الصادرة عن وزارة التجارة والصناعة والجهة التابعة لها ـ الهيئة العامة للصناعة ـ المعلنة للكافة المعدة لمنح أي مواطن قسيمة صناعية عائدة للوزارة لأي نشاط مصرح له، يرجى تزويدي بنسخة عنها وبيان تواريخ إعلانها.

كم يبلغ عدد الإدارات والأقسام التابعة للوزارة والهيئة العامة للصناعة المناط بها مراقبة صحة تنفيذ المخصص لهم قسائم صناعية للشروط والضوابط واللوائح الصادرة عنها؟ وكم يبلغ عدد موظفيها وما هو الهيكل التنظيمي لها وصولا لأعلى السلم القيادي؟ مع تزويدي بنسخة من جميع القرارات الإدارية الصادرة عن الوزارة والهيئة في شأن القسائم الصناعية.

ويتقدم المواطنون بصفتهم مزاولين لأعمال التجارة بطلبات إنشاء مؤسسات صناعية تتضمن إقامة منشآت صناعية مختلفة الاحجام والمساحات رسميا لوزارة التجارة والصناعة أو الجهة التابعة لها ـ الهيئة العامة للصناعة ـ مرفقا مع تلك الطلبات الأوراق الثبوتية لاستحقاقهم الترخيص والأرض والمنافع التي توفرها لهم الدولة قانونا مقرونة بدراسات الجدوى الاقتصادية، الا أنهم يفاجأون برفض طلباتهم أحيانا أو حفظها وعدم الاهتمام بها، لذا:

كم تبلغ عدد طلبات إقامة المشاريع الصناعية التي سبق للمواطنين أن تقدموا بها رسميا للوزارة أو الهيئة العامة للصناعة حتى تاريخ ورود السؤال؟

البوص يدعو الوزراء لاستثمار المدة الممنوحة بتأجيل الاستجوابات

سعد الابوص

أثنى النائب سعد البوص على ما ذهب اليه رئيس مجلس الأمة علي الراشد أثناء مقابلته رؤساء تحرير الصحف المحلية أول من أمس من ضرورة استيعاب أعضاء السلطة التنفيذية الرسالة البرلمانية التي نقلها الراشد نيابة عن نواب مجلس الأمة، مؤكدا ضرورة قراءة رسالة رئيس المجلس قراءة جيدة.

وأكد البوص في تصريح للصحافيين انه على الوزراء ان يستثمروا المدة الممنوحة لهم بتأجيل الاستجوابات وعدم التهاون في معالجة ما جاء فيها.

وقال البوص: أغلب النواب نفذوا ما تم الاتفاق عليه من ضرورة منح الحكومة الفرصة الكافية للعمل، وعدم مساءلتها خلال المدة المتفق عليها مع الحفاظ على المراقبة على أدائها. مستدركا بقوله «ها هي المدة شارفت على الانتهاء»، ومتسائلا: ما موقف الحكومة وخاصة الوزراء الذين تم تقديم استجوابات بحقهم من الملفات المذكورة في الاستجوابات التي تم تأجيلها، إلى جانب المماطلة في الرد على الأسئلة البرلمانية؟

ورأى البوص أن الرئيس الراشد وضع يده على الجرح كمحاولة لإيصال رسالة برلمانية إلى الحكومة للعمل بجدية في معالجة الملفات والقضايا والدفع نحو الاصلاح، معبرا عن استيائه من عناد بعض الوزراء والتعامل بفوقية مع القضايا والملفات المثارة.

وبيّن البوص أن لا احد ينكر دور الانعقاد البرلماني الحالي الذي شارف على الانتهاء إذ إنه حقق انجازات كثيرة بسبب التعاون المثمر بين السلطتين، مستدركا ان ذلك كان بفضل مبادرة مجلس الامة بمد يد التعاون من اجل الانجاز، والآن جاء دور الحكومة للقيام بدورها تجاه الشعب بتنفيذ تلك القوانين والانجازات التي اقرها المجلس.

وأكد ان من يعتقد من الوزراء الذين تم تقديم استجوابات لهم انتهت بتأجيلها الى الدور المقبل أنه قد افلت من الرقابة والمحاسبة البرلمانية فهو مخطئ.

وتمنى البوص من الوزراء التعامل مع الرسائل النيابية بجدية وعدم تجاهلها، مشيرا الى انه كنائب يسعى جاهدا للتعاون المثمر الذي يصب في صالح الوطن والمواطن بعيدا عن التشنجات وتصعيد المواقف التي لا تخدم احدا في النهاية.

وخاطب الحكومة قائلا: «استثمري المهلة النيابية والتعاون النيابي وحاولي الاصلاح قدر المستطاع»، مبينا ان لكل مجتهد نصيبا وأن النواب يقدرون ابعاد الاجتهاد.

دعوة لحضور اجتماعي
الجمعية العامة العادية و غير العادية
للسنة المالية المنتهية في 2012/12/31
لشركة النوادي القابضة (ش.م .ك) قابضة

يسر مجلس إدارة شركة النوادي القابضة دعوة المساهمين لحضور اجتماعي الجمعية العامة العادية و غير العادية المقرر عقدهما في مبنى وزارة التجارة و الصناعة - مجمع الوزارات - بلوك (2) - الدور الأول - قاعة (ب)، و ذلك يوم الثلاثاء الموافق 2013/5/7 الساعة 11:30 صباحا على التوالي، وذلك للنظر في جدولي الأعمال التاليين:

أ- جدول أعمال الجمعية العامة العادية:

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 و المصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 و المصادقة عليه.
3. اعتماد الميزانية العمومية و حسابات الأرباح و الخسائر عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31 و المصادقة عليها.
4. موافقة الجمعية العامة على مكافأة أعضاء مجلس الإدارة لعام 2012 م.
5. سماع تقرير الجزاءات والمخالفات التي تم توقيعها على الشركة من قبل الجهات الرقابية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
6. الموافقة على التعامل مع أطراف ذات صلة.
7. اقتراح زيادة رأس مال الشركة من (12,778,570) د.ك إلى (15,027,598.300) د.ك و ذلك كما يلي:

اولا: توزيع أسهم منحة للمساهمين بنسبة 5% من رأس المال بعدد اسهم (6,389,285) سهم و ذلك للسادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة بحيث يصبح راس المال من (12,778,570) د.ك الى (13,417,498.500) د.ك.

ثانيا: زيادة نقدية بنسبة 12% باصدار عدد (16,100,998) سهم تخصص الزيادة للمساهمين الحاليين المقيدين بسجلات الشركة في تاريخ اليوم السابق لاستدعاء زيادة راس المال بقيمة اصدار (100) فلس للسهم الواحد بدون علاوة اصدار، و يجوز دخول مساهمين جدد وذلك بعد انتهاء الفترة القانونية بسعر اصدار قيمته (105) فلس للسهم (100 فلس قيمة اسمية + 5 فلس علاوة اصدار) تدفع نقدا و على دفعة واحدة بحيث يصبح راس المال بعد الزيادة من (13,417,498.500) د.ك الى (15,027,598.300) د.ك وتفويض مجلس الادارة بوضع الضوابط والشروط والقواعد لاستدعاء زيادة راس المال والتصرف في كسور الاسهم ان وجدت.

8. إخلاء طرف السادة / أعضاء مجلس الإدارة و إبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم المالية و القانونية عن السنة المالية المنتهية في 2012/12/31.
9. تعيين أو إعادة تعيين مراقبين للحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 2012/12/31 و تفويض مجلس الإدارة لتحديد أتعابهما.

ب- جدول أعمال الجمعية العامة غير العادية:

1. الموافقة على زيادة رأس مال الشركة المصرح به من 12,778,570 د.ك (فقط اثنى عشرة مليون وسبعمائة وثمان وسبعون الف وخمسمائة وسبعون دينار كويتي) إلى 15,027,598.300 د.ك (فقط خمسة عشر مليون وسبع وعشرون الف وخمسمائة وثمان وتسعون دينار كويتي و فلس 300) و ذلك كما يلي:

اولا: توزيع أسهم منحة للمساهمين بنسبة 5% من رأس المال بعدد اسهم (6,389,285) سهم و ذلك للسادة المساهمين المسجلين بسجلات الشركة بتاريخ انعقاد الجمعية العامة بحيث يصبح راس المال من (12,778,570) د.ك الى (13,417,498.500) د.ك.

ثانيا: زيادة نقدية بنسبة 12% باصدار عدد (16,100,998) سهم تخصص الزيادة للمساهمين الحاليين المقيدين بسجلات الشركة في تاريخ اليوم السابق لاستدعاء زيادة راس المال بقيمة اصدار (100) فلس للسهم الواحد بدون علاوة اصدار، و يجوز دخول مساهمين جدد وذلك بعد انتهاء الفترة القانونية بسعر اصدار قيمته (105) فلس للسهم (100 فلس قيمة اسمية + 5 فلس علاوة اصدار) تدفع نقدا و على دفعة واحدة بحيث يصبح راس المال بعد الزيادة من (13,417,498.500) د.ك الى (15,027,598.300) د.ك وتفويض مجلس الادارة بوضع الضوابط والشروط والقواعد لاستدعاء زيادة راس المال والتصرف في كسور الاسهم ان وجدت.

2. تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس و المادة رقم (5) من النظام الأساسي:

(النص الحالي)
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 12,778,570 د.ك (فقط اثنى عشرة مليون وسبعمائة وثمان وسبعون الف وخمسمائة وسبعون دينار كويتي) موزعة على 127,785,708 سهم (فقط مائة وسبع وعشرون مليون وسبعمائة وخمس وثمانون الف وسبعمائة وثمانية سهم) قيمة كل سهم 100 فلس و جميع الأسهم نقدية.

(النص المقترح)
حدد رأس مال الشركة بمبلغ 15,027,598.300 د.ك (فقط خمسة عشر مليون وسبع وعشرون الف وخمسمائة وثمان وتسعون دينار كويتي وفلس 300) موزعة على 150,275,983سهم (فقط مائة وخمسون مليون ومائتي وخمس وسبعون الف وتسعمائة وثلاث وثمانون سهم) قيمة كل سهم 100 فلس و جميع الأسهم نقدية.

لذا يرجى من السادة المساهمين الكرام الراغبين في الحضور مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة ابتداء من تاريخ نشر هذا الإعلان وحتى اليوم السابق على الاجتماع ، وذلك في مقرها الكائن في برج احمد - الدور الخامس - شارع الخليج العربي - شرق - تليفون: 22464579 لاستلام استمارات التوكيل وبطاقات الحضور وذلك أثناء الدوام الرسمي للشركة مصطحبين معهم البطاقات المدنية و شهادات الأسهم الأصلية.

لمزيد من المعلومات: الرجاء الاتصال على تليفون 22922517.

والله ولي التوفيق ...

مجلس الإدارة